

المُعْنَى عَزَّلُ الْحِفْظَ وَالْكِتابَ

تأليف

الشيخ الإمام الفقيه الحافظ الناقد

أبي حفص عمر بن بره الموصلي الخنفي

أمام المسجد الأقصى * المتوفى سنة ٦٢٣

عنيت بشيء

جمعية لشل الكتب العربية

بـالقـاهـرة

المطبعة الشيليفية - فـيـكـيـنـيـتـها
اصـاحـيـهـما : مـحـبـالـزـيـرـةـ المـطـبـ وـعـدـلـفـلـعـ قـدـرـونـ

المُعْنَى عَزَّ الْحِفْظُ وَالْكَابِحُ

تأليف

الشيخ الإمام الفقيه الحافظ النافذ

أبي هنصن عمر بن بدر الموصلي الخنفي

أمام المسجد الأقصى * المتوفى سنة ٦٢٣

عنيت بشirt

جمعية لنشر الكتب العربية

باقاهرة

١٣٤٢

المطبعة الشيليفية - فهمي بن نبهان
صاحبها: محب الدين الطباطبائى

حقوق الطبع محفوظة للجمعية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين * وصلى الله على سيدنا محمد وآلها وصحبه وسلم
وبعد فان مجلس إدارة جمعية نشر الكتب العربية بالقاهرة
قرر في جلسته المنعقدة مساء الاثنين ٢٩ جمادى الثانية عام ١٣٤٢ نشر
هذه الرسالة . وناظب أحد أعضائه حضرة الاستاذ الفاضل السيد محمد
الخضر التونسي التسليق عليها وكتابه مقدمة لها فقام بذلك على الوجه
الذى يراه القارئ في هذا الكتاب . والله يتولى النفع به ، وهو الموفق
لما فيه الخير والصلاح

القاهرة: ١٥ ذي القعدة: ١٣٤٢

وَهُنَّ مِنْ تَرْتِيمَةٍ

ان في القرآن لآية كبرى ، ومعجزة خالدة . وهو المطلع الذي تتجلى فيه روح الشريعة بأكمل معنى ، وتسقّر فيه حتماً ثقها بابدع نظام . وهذه المزايا السامية تقتضي من حكمة الذي أوحى به أن حفته بعنایته ، وضرب عليه بسور من حفظه حتى لا يجد الزنادقة وأصحاب الاهواء والمتخبطون في ليل الجحالة منفذًا لأن يسوموا أصول الشريعة بتحريف ، أو يمسوها بما يشير شبهة أو يجر إلى ريبة ، قال تعالى « إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ مَحْفَظُونَ »

ولم يجد السفهاء من الناس طريقاً يتكلّهم من طعن الاسلام في له ، فدوا أيديهم إلى الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم يختلقون مزاعم سخيفة ، ويخلقون صوراً من الباطل ، ووضعوها بجانب حقائق الدين ، فكانت هذه الأحاديث الموضوعة كالاقناء ، تهافت حول ازباءجة الغراء

تسرب الوضع في الاحاديث النبوية من وجوه شتى ، وصدر عن أغراض مختلفة . ومن هذه الوجوه أن في أعداء الاسلام من أدركوا أنه شريعة محكمة ودين قيم ، ولم يجدوا في مبادئه وتعاليمه ما تتجانى عنه الفطرة السليمة أو ينبو عنه النظر الصحيح . وكانوا قد خرجوا في زى المسلمين واندجحوا في جماعتهم فصنعوا أحاديث ينافقها المحسوس أو يصادمها المعقول أو تشهد أذواق الحكام بسخافتها ، وإنما ينصبون بذلك المكيدة لضعفاء الاحلام حتى يقعوا في ريبة وتزلزل من نفوسهم عقيدة أن الاسلام تنزيل من حكيم حميد . ومن هؤلاء الزنادقة المغيرة بن سعيد الكوفي ، ومحمد بن سعيد الشامي ، ومن موضوعاته حديث « أنا خاتم النبيين لانبي إلا أن يشاء الله »

وقد يضع بعض الزنادقة أحاديث ليأخذوا بها الناس الى العمل على شاكلتهم، ك الحديث « لو أحسن أحدكم ظنه بحجر لتفعه » فقد قال ابن القيم هو من كلام عباد الأصنام الذين يحسنون ظنهم بلا حجار . وقال ملا على قاري في آخر (الموضوعات) انه من وضع المشركيين عباد الاولان

وفي المسلمين من خف وزفهم وكتوا قد اتخذوا رأياً في العقائد أو قرروا مذهبًا في الأحكام فطاشت بهم الاهواء وفرط التعصب الى ان يشدوا أزر دعاوهم بأحاديث يسندونها الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ليقدموا حجج خصوصهم ويكتثروا سواد أشياعهم . ومن هؤلاء من شرح الله صدره للتوبة وأقر على نفسه بارتكاب جريمة الوضع ، كما قال أحد شيوخ الموارج اذ أخذه الندم على ما فرط في جانب الامانة في العلم « ان هذه الأحاديث دين فلذاؤروها من تأخذون دينكم فانا كنا اذا هوينا امراً صيرناه حديثاً »

ومن أسباب وضع الحديث الحرص على التقرب من ذوى الرئاسة ، مثلاً ما صنع غياث بن ابراهيم حين رأى المهدي « جيماً بالحمام » فروى له الحديث « لاصدق الا في خف أو حافر أو نصل » وزاد فيه « أو جناح » فأدرك المهدي كذبه وستطعت منزلته من عينه وأدر بردهم الحمام

ومنها الغلو في حب ، كالآحاديث الموضعة في فضل الامام علي أو معاوية أو أبي حنيفة أو الشافعى . ومن هذا القبيل الآحاديث الموضعة في فضل بعض البلاد ، كالآحاديث الموضعة في فضل مصر أو فاس أو عسقلان

وربما كان الباعث عليها ثأرة حسد أو بغض ، كالآحاديث المصطنعة في ذم الترك والباطنة والامامين أبي حنيفة والشافعى ، ومن هذا الحديث الذى رواه مأمون بن أحد المروزى في ذم الامام الشافعى حين قيل له ألا ترى الى الشافعى والى من تبعه بخراسان . ووضع سعد بن طريف حديث « معاه وصبيانكم

شراكم » حين رأى ابنه يبكي وقال له : ضربني المعلم
وقد يجرأ على وضع الأحاديث أناس يبتغون شهرة أو يتسمون دينا
فيتباؤن في المساجد أو الأسواق مقاعداً الوعاظ ويملاون آذان العامة بأحاديث
يفترونها على رسول الله عليه الصلاة والسلام إذ كانت أدمنتهم من الأحاديث
الثابتة فارفة

ومن أسف الدواعي إلى الوضع أن يقصد الواضع للحديث ترويج ما يتعاطاه
من بعض المصنوعات ك الحديث « أتيت بهريرة فأكلتها فزادت في قولي أربعين
الح » فقد وضعيه محمد بن الحجاج اللخمي وكان صاحب هريرة ، وغالب طرق
ال الحديث يدور عليه ثم سرقه منه كذابون آخرون

وقد يضع الحديث بعض الأغبياء لاعتراض على خير أو اردع عن شر ، بزعم
أن هذا النوع من الوضع لا يدخل في الكذب على النبي صلى الله عليه وسلم
وانما هو كذب له لا عليه ، كما وضعي أبو عصمة المروزي أحاديث في فضائل
السور وقال أني رأيت الناس أعرضوا عن القرآن واشتغلوا بفقه أبي حنيفة ومتازى
ابن إسحاق عن القرآن فوضعت هذه الأحاديث حسبة . وقال عبد الله
النهانوندي : قلت لغلام خليل « هذه الأحاديث التي تحدث بها من الرقائق »
فقال « وضعناها لنرقق بها قلوب العامة ». قال ابن الجوزي : غلام خليل كان
يتزهد ويهرج شهوات الدنيا ويتفوق بالبقاء صرفاً وغافت أسواني بعمر يوم
موته . وقد حسن له الشيطان هذا الفعل القبيح . وليس قصد هؤلاء حمل الناس
على عمل الخير بعد زحزحهم عن وعيه الكذب على صاحب الشريعة فإن معنى
« من كذب على متعمداً الح » من نسب إلى مالم أقله كان منزله يوم القيمة في
النار . وقد استجاز قوم وضع الأسانيد لـ كل كلام حسن ورفعه إلى النبي عليه
الصلاحة والسلام . وكان محمد بن سعيد يقول : لا يأس إذا كان كلام حسن لأن

تضع له اسناداً . وفي الكتاب العزيز والسنة الصحيحة ما يكفي لتدكير الغافلين
وارشاد الصالحين ، ولا سيما اذا تولى بيانه ذو فهم منتج واسلوب حكيم

وقد يجيء وضع الحديث من قلة ثبت الرواى كا وقع ثابت بن موسى
الزاہد اذ دخل على شريك بن عبد الله القاضي والمستملى بين يديه وشريك
يقول : حدثنا الاعمش عن أبي سفيان عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم - ولم يذكر متن الحديث - فلما نظر الى ثابت قال : من كثرت صلاته بالليل
 حسن وجهه بالنهار ، وإنما أراد بذلك ثابت بن موسى لزهاده وورعه ، فظن
 ثابت بن موسى انه روى الحديث مرفوعاً بهذا الاسناد فكان ثابت يحدث به
 عن شريك عن الاعمش عن أبي سفيان عن جابر . قال صاحب (جامع الأصول)
 وليس لهذا الحديث أصل الا من هذا الوجه

وقد يقع في وضع الحديث من لا يقصد الى الكذب وإنما تضيع كتبه
 أو تخترق فيرجع الى حفظه فيخونه ويحدث عن غلط في الرواية . ومن هؤلاء
 عبد الله بن هبيرة الحضرمي فقد تلفت كتبه بمصر ورجع الى حفظه فتختبط في
 خلط وحدث بالمنا كير

* * *

رأى عليه الصلاة والسلام ما في جنائية الكذب عليه من سوء الأثر وعظم
 الخطر فقال « من كذب على معمداً فليتبوأ مقعده من النار ». وقد بلغ هذا
 الحديث من حيث المعنى مبلغ التواتر وكادت استفاضته على السنة المؤوثة
 بروايتها تنتهي به الى درجة المتأخر بلفظه . أخرجها الشیخان والترمذی والنمسائی
 والحاکم وغيرهم . وقال السیوطی روى هذا الحديث أكثر من مائة من الصحابة .
 وتقل ابن الجوزی عن أبي بكر محمد بن عبد الوهاب الاسفرائینی انه ليس في الدنيا

الحديث اجمع عليه العشرة المشهود لهم بالجنة غير حديث «من كذب على الخ»

ولهذا الحديث وما فيه من الوعيد البالغ والانذار الرائع كان بعض الصحابة رضي الله عنهم يقلل من رواية الحديث عن النبي عليه الصلاة والسلام، ففي الصحيح عن أنس انه قال : ليهنيء ان أحدكم حدثنا كثيراً أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «من تعمد على كذبًا فليتبواً مقعده من النار». وفي البخاري وغيره عن عبد الله بن الزبير قال قلت للزبير انى لا أسمعك تحدث عن رسول الله كما يحدث فلان وفلان . قال اما انى لم افارقه منذ اسلمت ولو كنى سمعته يقول «من كذب على فليتبواً مقعده من النار» زاد الدارقطني والله ما قال «متعمداً» وانكم تقولون : متعمدا

وخلط الكذب على النبي صلى الله عليه وسلم وضرره الذي يمس حكمة الدين أو يقلب بعض حقائقه كان بعض الخلفاء الراشدين يتحرزون في الأخذ بالحديث فلا يقبلون روایة الواحد ويطالعون من يروى لهم حديثاً عن النبي صلى الله عليه وسلم باقامة بينة . فقدم جاء في الصحيحين أن عمر بن الخطاب قال لأبي موسى الأشعري حين روى له حديث الاستئذان «لتأتيني على هذا ببينة» فقام أبو سعيد الخدري فشهد معه فقال عمر لأبي موسى «أني لم أتهماك ولكن الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم» . وروى الحاكم أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه قال لمنيرة حين روى حديث اعطاء الجادة السادس «ومن سمع ذلك معك» فشهد محمد بن سلمة

والعبرة في هاتين القصصتين أن أبا بكر وعمر طلبا البيانة من رجلين من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عرفهما بكل التقوى والامانة حتى اذا عرف الناس أن خبر الواحد لا يقبل بأيير بيانته لم يتجرأوا على المناقشة وأصحاب

الاهواء الذين يستعيرون بهم المتقين على أن يحدُّوا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا أن يقيموا على ذلك بينة عادلة

اختلف أهل العلم في حكم الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم فذهب الجبوري إلى أنه معصية كبيرة . وقل أبو محمد الجوني والد الإمام الحزيرين : « إن من تعمد الكذب على رسول الله يكفر كفراً يخرجه عن إيمانه ». وتبعد في هذه الفتوى طائفة منهم ناصر الدين بن المنير من أئمة المالكية . ومن أدلة هؤلاء أن الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم كذب على الله فإنه ما ينطبق عن الهوى أن هو إلا وحي يوحى وقل تعالى « فمن أظلم من افترى على الله كذباً » وقل « إنما يفترى الكذب الذين لا يؤمنون بأيات الله » والمراد افتراء الكذب على الله ورسوله لا مطلق الكذب فإن الكذب على غيرها لا يبلغ أن يخرج بصاحبها من دائرة الإيمان ولا يصح تصره على الذين لا يؤمنون بأيات الله . وهي نص على اختلاف في تكذيب من كذب على الله الإمام ابن عرفة في تفسيره إذ قلل عند قوله تعالى « ولكن الذين كفروا يفتررون على الله الكذب » : إن كذب على الله مستحلاً فهو كافر بالجماع وكذلك من كذب فيما هو معلوم من الدين ضرورة . وإن كان غير مستحلاً فهو محل الخلاف وقد صدرت من علماء الشريعة مقاليات في تشديد العقوبة على من يختمل الأحاديث فقال ابن عيينة في معلى بن هلال لما روى له عنده حديث موضوع : أن كان معلى يحدث بهذا الحديث عن أبي نجيح فما أحوجه أن يضرب عليه . وسئل الإمام البخاري عن حديث موضوع فكتب على ظهر كتاب السائل : من حدث بهذا استوجب له الضرب الشديد والحبس الطويل . وقلل يحيى بن معين في سعيد الأنصاري الواضع لحديث « من عشق وعف وَتَمْ » : هو حلال الدم . وقال : لو كان لي فرس ورمي غزوة سويداً

وقد بذل علماء الحديث مجهودهم في تقد الأحاديث وتمييز طيبها من خبيثها ففتحوا باب المحرح في الرواية على صراحتها وإنفسها أن يكون ذلك من باب الغيبة والطعن في الأعراض . قيل ليعمر بن سعيد النطان ألم تخشى أن يكون هؤلاء الذين تركت حديثهم خصماً لك عند الله تعالى فقال لأن يكون هؤلاء خصماً أحب إلى من أن يكون النبي عليه السلام خصماً يقول لم تدب الكذب عن حديثي . وكان سفيان الثوري يقول فلان ضعيف وفلان لا تأخذوا عنه ، وكان لا يرى ذلك غيبة . وسئل مالك وسعد وابن عينة عن الرجل لا يكون بذلك في الحديث فقالوا جمِيعاً بين أمره . وقيل لشعبة هذا الذي تكلم في الناس أليس هو غيبة ؟ فقال يا أحمق هذا دين وتركه محابة . وقال محمد بن بندار الجرجاني لأحمد ابن حنبل انه ليشتد على ان أقول : فلان ضعيف وفلان كذاب . فقال أَحمد :

اذا سكت أنت فتحى يعرف الجاهم الصحيح من السقيم

قال ابن الجوزي : والوضاعون كثيرون ، ومن كبارهم وهب بن وهب القاضي ومحمد بن السائب الكلبي ومحمد بن سعيد الشامي المصلوب وأبو داود النخعي وأسحاق بن نجيح الملاطي وعباس بن ابراهيم النخعي والمغيرة بن شعبة الكوفي وأحمد بن عبد الله الجونيباري ومأمون بن أبي أحمد المروي ومحمد بن عكلة الكرمانى ومحمد بن القاسم الطايكانى ومحمد بن زياد اليشكري

وقال النسائي : الوضاعون المعروفون بوضع الحديث أربعة : ابن يحيى بالمدينة والواقدي ببغداد ومقاتل بخراسان ومحمد بن سعيد المصلوب بالشام

لم يقف العلماء عند تقد الحديث من حيث سنته بل تعدوا إلى النظر في متنه فقضوا على كثير من الأحاديث بالوضع وإن كان سندها سالماً إذ وجدوا في عثومها عملاً تقضى بعدم قبولها

ومن هذه العلل مخالفة الحديث لصریح القرآن ك الحديث مقدار الدنيا وإنها

سبعة آلاف سنة . فإنه لا يثبت أمام قوله تعالى « ويسألونك عن الساعة أيان عرسها قل إنما علمها عند رب لا يجعلها لوقتها إلا هو » وحديث ولد الزنا لا يدخل الجنة فإنه باطل ومن وجوه الحكم عليه بالبطلان معارضته بقوله تعالى « ولا تزر وزرة وزر أخرى » ويدخل في هذا السبيل حديث « لم يبعث الله نبياً إلا وهو غريب في قومه » فإنه مخالف لقوله تعالى « أنا أرسلنا نوحًا إلى قومه » وقوله « والى عاد أخاهم هوداً » وقوله « والى ثمود أخاهم صالحًا »

ومن الوجوه القاضية بوضع الحديث مناقضته للسنة الصريحة المسماة كالأحاديث التي تروي في فضل من اسمه أحمد أو محمد ، وأن كل من يسمى بأحد هذين الأسمين لا يدخل النار . فوجه القضاء عليها بالوضع إنما جاءت على خلاف ما هو المعروف في الدين من أن النار إنما يجاه منها بالأعمال الصالحة لا بالاسماء والألقاب

ومنها مخالفته للمحسوس كحديث « الباذنجان شفاء من كل داء » فهو باطل بحججة أن المشاهدة تقضي بأن كثيراً من الامراض يزيد بها الباذنجان شدة ومنها اشتماله على بعض المجازفات التي يرتكب عنها كلام النبوة كحديث من قال لا إله إلا الله خلق الله من تلاع الكلمة طائراً له سبعون ألف لسان لكل لسان سبعون ألف لغة يستغفرون الله له

ومنها سماحة الحديث وكونه مما يسخر منه كحديث « لا تسبوا الديك فإنه صديق » وحديث « الديك الأبيض لا فرق حبيبي وحبيب حبيبي جبريل » وحديث « لو كان الارز رجال لكان حليماً »

ومنها تضمنه خبراً يشهد التاريخ الصحيح ببطلانه كحديث وضع الجزية عن أهل خيبر الذي قرنه واضعه بشهادة سعد بن معاذ . فمن وجوه تفنيده هذا الحديث أن سعداً توفي في غزوة الخندق وكانت قبل فتح خيبر ثم انجزية

لم تشرع له مخابر ولم تكن معروفة للصحابة ولا لغيرها وإنما نزلت بعد عام تبوك
ومن أمثلة هذا حديث «اتوا البرد فإنه قتل أبا الدرداء» فهذا
حديث لا أصل له . ومن أدلة وضمه أن أبا الدرداء عاش بعد النبي عليه الصلاة
والسلام زمناً غير قريب

ومنها تضمنه أمراً شأنه أن توفر الدواعي إلى قوله ويصرح الحديث نفسه بأنها
وقد وقعت في مشهد عظيم من الصحابة ثم لا يشترط ولا يرويه إلا واحد . وقد ضرب
المحدثون من أمثلة هذا النوع رواية بعض الطوائف أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم أعطى إخلاقة علياً رضي الله عنه في غدير خم حين رجوعه من حجة الوداع
بحضرة جم غفير أزيد من مائة ألف . وساق بعض المحدثين من أمثلة هذا أيضاً
حديث رد الشمس لعلى عليه السلام وقد ذكر في روايته أن الواقعة كانت
مشهودة للناس مع أنه لم يشترط حدتها ولم تذكر روايته إلا لأم سلامة
ومنها مجتبئه على خلاف مقتضى المذكورة المتفق عليها بين ذوي القول
السلبية كحديث «جور الترك ولا عدل للرب» فإن الجور مندوم على الإطلاق
كما أن العدل محمود في كل حال

ومنها ادعاء أحد روايته أنه أدرك من العمر فوق ما جرت به سنة الله في
الخلية حتى لقي من تلاميذه بزمه بعيد وتناثر عنه كلاماً حادثاً التي رواها الرتون
المهندسي مدعياً الصحبة واتهاء النبي عليه الصلاة والسلام وهو لم يظهر إلا بعد سبعين
سنة من المجرة . ومن هذه الشاكلة ما يزعمه المتصوفة الملتقطون بالمندرية من
صحبة عبد الله الملقب بعلم بردار ويستعون بقاياه إلى قريب من المائة السادسة

بعد المجرة واليئ ينسبون خرقهم وصنعوا في ذلك اسناداً متصلة
ولا ينبغي الاستناد في العمل بالحديث - الذي لم يثبت علمًا ورواية - إلى
الرؤيا التي يفهم منها جواز العمل به . كما حكى عن نور الدين الخراساني أنه كان

عند ما يسمع الاذان يقبل ابهاى يديه ويسمح بظفريه أجهنان عينيه عند كل تشهد ، ولما سئل عن ذلك قل : كنت أفعله من غير رواية حديث ثم تركته فرأيته صلى الله عليه وسلم مناماً وأمرني بالعود الى المساج

ويالحق بهذا القبيل الأحاديث التي يقضى عليها الحفاظ بالوضع ويقول بعض المتصوقة انها ثبتت من طريق الكشف اذ من المتفق عليه بين الراسخين في علم الشريعة أن الرؤيا والكشف لا تقرر بهما حقيقة شرعية واضافة شيء الى الدين بالاستناد الى واحد منها دون أن يقوم له شاهد من الكتاب أو السنة الثابتة بالطرق العلمية المعروفة لا يخرج عن أن يكون ابتداعاً في الدين وفتحاً لباب من أبواب المزاعم الباطلة والمظاهر المنكرة

نشأ عن وضع الأحاديث آثار سيئة بين العامة . ومن هذه الآثار دخول فساد في العقيدة ، وقد وقع هذا الفساد على نوعين : أحدهما أحاديث جمد عليها بعض الأغبياء فبعدت بهم عن التوحيد الخالص كحديث « لو أحسن أحدكم ظنه بمحجر لفظه » فإنه مما استدرج كثيراً من العامة الى أن نفروا قلوبهم من الثقة بالله وحده وصرفوا وجوههم يرجون النفع أو دفع الضرر بطريق المدد الخفي من بعض المخلوقات حتى عاقوا رجاءهم ببعض الاشجار أو الاحجار أو الغبار ثانيةما الأحاديث المصنوعة في قلب السخافة أو النافرة عن وجه الحكمة فقد حسبها بعض الجاهلين بالشريعة أنها من بحثة أقوالها المأخذة عنها قنزلت عقائبهم وضلوا عن سبيل هدايتهم ، وكثيراً ما نسمع من بعض المبتليين بسوء العقيدة أحاديث موضوعة يتجسّلون بها في المجلس باعتقاد أنها من أقوال صاحب الشريعة ويقصدون من ذلك التوسل الى الطعن في الدين أو اقامة العذر في انصرافهم عنه ومن تلك الآثار تكثير سواد البدع والخدع ك الحديث لمبس الخرقة على الصورة المتعارفة بين الصوفية . وفي بعض الروايات الباطلة أن أبا محنورة أنشد

بین يدی النبی علیه السلام بیتین فتواجد حتی وقعت البردة الشریفة عن کتفیه
فتتقاسمها أصحاب الصفة وجلوها رقاً فی ثیابهم . وهذا کذب لا خلاف
فیه بین أهل العلم بالحدیث

ومن مهد به العاملون علی الصراط البیع بالدین والخدوه فی وسائل اقبال
الناس علیها ان وضعوا حدیث «کل بدعة ضلالة الا بدعة فی عبادة»

ومن تلك الآثار التهاون بلاعمال الصالحة وقلة المبالغة بارتكاب المآثم
کحدیث «بسفهاء مکة حشو الجنة» وحدیث «الکریم حبیب الله وان کان
فاسقاً» فلن أمثال هذین الحدیثین مما یغتر به بعض العامة ویجعلهم لا یبالون أن
يرتكبو الفواحش او یستخفوا بالفرائض متى كانوا من سکان البلد الحرام او
کانت أیديهم تجود بشيء من مال الله الذي أقام

ومن مناسد الكذب علی الرسول علیه الصلاة والسلام تعطیل الناس عن
العمل النافع کحدیث «من أحب حبیبیه أو کریمیه فلا یکتبین بعد العصر»
ولیس لهذا الحدیث اصل فی المرفوع وانما هو من کلام بعض من یدعی الطب کا
نبه علیه ملا على قاری فی موضوعاته . ومن هذا القبيل حدیث «من قضی صلاة
من الفرائض فی آخر جمعة من شهر رمضان کان ذلك جبرا لکل صلاة فاتته فی
 عمره الى سبعین سنة» فاماثل هذا الحدیث الباطل مما يجعل العامة تستخف بحق
الصلوات المفروضة ساعر أيام السنة باعتقاد أن صلاة واحدة فی آخر جمعة من رمضان
تنفی غناها وتستطع العقوبة عن نارها . وقد كان وضع حدیث «ان من قطع
صلاة الضحی بتركها أجيانا يعنى» سببا لترك کثیر من الناس لصلاة الضحی
وبداهم ان يتركوها جملة مخافة أن یتهاونوا بها فی بعض الاوقات فتعنى أبصارهم .
قوله لا على قاری : ومن هنا ترك النساء صلاة الضحی ونحوها لعامهن باهن سیقطعنها
بحدوث الحیض فیهن

ذنبه على اصطلاح المصنف

من الأحاديث الموضعة مایة قطع بوضعه كلام أحاديث الممارضة للكتاب أو السنة الصريحة أو التي يشهد العقل أو الحسن بذلكها ، أو يعترف راويه نفسه بأنه افتراء على الله كذبا

ومنها مالم يقطع بوضعه ك الحديث الذي يوجد في سنته من عرف بالكذب
ولم يوجد في متنه علة تقضى عليه بالوضع

ومن أهل الحديث من يطلق الموضوع على القسم الأول ويعبر في جانب
القسم الثاني بنحو « لم يصح » أو لم يثبت . قال الزركشى : بين قولنا « لم يصح »
وقولنا « موضوع » بون بين ، فلن الوضع اثبات الكذب وقولنا لم يصح أنها هو.
اخبار عن عدم الثبوت ولا يلزم منه اثبات العادم

والظاهر من صنيع المصنف أنه في هذا الكتاب يريد من قوله « لا يصح »
أو « لا يثبت » معنى الموضوع الذي يقابل الصحيح والحسن والضعف ، بدليل
عده هذا الكتاب من قبيل ماصنفه في الموضوعات ، كما صرخ بذلك في خطبته .
وأكثر الأبواب يعبر فيها بنفي الصحة أو الثبوت . ولكن ذهب في بعض
الأحاديث إلى عدم الصحة أو الثبوت وقد تكون بحسب علم دراية الحديث من
نوع الحسن أو الضعف . وسنته على هذا في التعليق . والله المهدى إلى أقوم
طريق

ترجمة المصنف

قال الامام المحدث أبو محمد عبد القادر الفراشي في (الجواهر المصيّة في طبقات الحنفية) :

عمر بن بدر بن سعيد بن محمد بن تكير الموصلى ضياء الدين أبو حفص .
قال الحافظ جمال الدين أبو الحasan يوسف بن أحمد بن أحمد بن محمد بن أحمد
الدمشقي : ولد شيخنا الامام العالم النعمانى الحافظ ضياء الدين أبو حفص عمر بن بدر
في جمادى الآخرة من سنة سبع وخمسين وخمس مائة ، وتوفي ليلاً الجمعة الثامن
والعشرين من رمضان سنة اثنين وعشرين وستمائة بدمشق بالبيهارستان
النورى . وله عدة مصنفات في علوم الحديث وغيرها . وسمعت عليه جزء الحسن
ابن عرفة ، واجتمعت به بالموصل وفي دمشق . وكان حسن الصمت طيب الحاضرة
مستغلاً بما هو من تصنيف أو تأليف أو عبادة حتى مضى لسبيله . كذا وجدته
بخيط الامام أمين الدين أبي محمد عبد القادر بن محمد بن أبي الحسن الصبّاعي . سمع
منه الحافظ رشيد الدين بن العطار ، قال : لقيته في بيت المقدس وكان يتولى
التدريس في مدرسة هناك للحنفية . وذكر لي أنه صنف في علم الحديث كتاباً
منها (العقيدة الصحيحة في الموضوعات الصرحية) و (استنباط المعين من العلل
والتاريخ لابن معين) وغير ذلك . أخبرني شيخنا أبو ساحق ابراهيم بن الظاهري
وغيره عن الحافظ رشيد الدين عنه
وقال صاحب (كشف الظفون) :

ان مصنف هذا الكتاب هو ضياء الدين عمر بن بدر أبي بكر الموصلى
المتوفى سنة ثلث وعشرين وستمائة

وقال صاحب (شذرات الذهب في أخبار من ذهب) :

وفي سنة ٦٢٣ توفي عمر بن بدر الموصلى الحنفى ضياء الدين . حدث عن ابن
كليب وجماعة . وتوفي في دمشق في شوالها عن بعض وستين سنة

المَعْنَى عَنِ الْحَفْظِ وَالْكِتَابِ

تأليف

الشيخ الامام الفقيه الحافظ الناقد

ابي هفص عمر بن بدر الموصلى الحنفى

امام المسجد الاقصى * رحمه الله تعالى

نقاً عن نسخة (المزانة التيمورية) رقم ٢٨٦ حديث
مع المعارضه بنسخة (دار الكتب المصرية)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي لا إلهَ لِمَدَاهُ ، ولا غَايَةٌ لِمَتَاهُ . وأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا
اللهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ وَلَا إِلَهٌ سَوَاهُ . وَأَنْ مُحَمَّداً عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ ارْسَلَهُ
إِلَى الرَّكَافَةِ فَكَفَاهُمْ عَنِ الْكُفْرِ وَأَكْفَاهُمْ كَفَاهُ . صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ
وَأَصْحَابِهِ وَمَنْ وَاقَفَهُ عَلَى مَقْصِدِهِ وَمَغَازِيهِ ، صَلَاةً دَائِئَةً إِلَى يَوْمِ يَلْقَاهُ .
وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا كَثِيرًا

وَبَعْدَ فَانِي صَنَفْتُ فِي الْمَوْضُوعَاتِ مَصَنَّفَاتٍ لَمْ أُسْبِقْ إِلَيْهَا ، وَلَا
ذَلِكَتْ عَلَيْهَا . وَمَنْ أَبْدَعَهَا هَذَا السَّكَّانُ ، الْمَعْنَى عَنِ الْحَفْظِ وَالسَّكَّانِ .
إِذْ لَامَنَّ فِيهِ وَلَا إِسْنَادَ ، وَلَا تُكَرَّرُ فِيهِ الْأَحَادِيثُ وَلَا تَمَادُ . وَإِنَّمَا
جَعَلَتْ تَرْجِهَ الْأَبْوَابَ ، تَدَلَّكَ عَلَى الْخُطُطِ مِنَ الصَّوَابِ . وَإِنَّمَا فَعَلَتْ
ذَلِكَ لِوَجْوهِ :

أَحَدُهَا — بِمَالِغَةِ فِي إِيصالِ الْعِلْمِ إِلَى الْمُتَعَلِّمِينَ
الثَّانِي — أَنَّ فِي النَّاسِ مَنْ لَا يَتَفَرَّغُ لِلْعِلْمِ وَدِرَاسَتِهِ كَالْأَمْرَاءِ
وَالْوُزَرَاءِ وَالْقَضَاةِ وَأَرْبَابِ الْحَرْفِ
الثَّالِثُ — أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا وَجَدَ حَلَاوةَ الْقَلِيلِ دَعَاهُ ذَلِكَ إِلَى

الكثير

وَعَلَى اللهِ أَعْتَمَدُ فِيهَا أَقْصِدِي وَأَنْوَكِلُ ، وَبِرَسُولِهِ وَآلِهِ أُنْوَسِلُ . لِبَلَوغِ
الآمَالِ ، وَتَصْوِيمِ مَا مَنَى مَالِ . إِنَّهُ قَرِيبٌ مُجِيبٌ

﴿باب﴾

﴿فِي زِيَادَةِ الْإِيمَانِ وَنَقْصَانِهِ وَأَنَّهُ قَوْلٌ وَعَمَلٌ﴾^(١)

قال المصنف رحمه الله : لا يصح في هذا الباب عن رسول الله

سَلَّمَ شَيْءٌ

﴿باب﴾

﴿فِي الْمَرْجِعَةِ﴾^(٢) وَالْجَهْمِيَّةِ^(٣) وَالْقَدَرَيَّةِ^(٤) وَالْأَشْعُرِيَّةِ^(٥)

قال المصنف : لا يصح في هذا الباب عن رسول الله سَلَّمَ شَيْءٌ

(١) حديث «الإيمان عقد بالقلب واقرار بالاسان وحمل بالاركان» رواه ابن ماجه وحکم عليه ابن الجوزي بالوضع . وقال الفيروزبادی في كتابه الصراط المستقيم : الحديث المشهور ان الإيمان قول وعمل ويزيد وينقص ، والإيمان لا يزيد ولا ينقص ، كله غير صحيح . وذكر الزركشی في أول كتابه عن البخاری انه سئل عن حديث الإيمان لا يزيد ولا ينقص فكتب : من حدث بهذا استوجب الضرب الشديد والحبس الطويل

(٢) فرقه من الفرق الاسلامية ، ولقبوا بالمرجعية لأنهم يرجئون العمل أى يؤخرنه عن النية والاعتقاد في الرتبة ، أو لأنهم يقولون : لا يضر مع الإيمان معصية كما لا ينفع مع الكفر طاعة ، وفي هذه المقالة فتح باب الرجاء في وجوه المكاففين . قال السيد في شرح المواقف : وعلى هذا الوجه ينبغي أن لا يهمز لفظ المرجعية

(٣) هم أصحاب جهم بن صفوان ، وهو من القائلين بالجبر ، وله آراء مسيحية . ظهر في ترمذ وقتله سالم بن احوز المارني بعرو في آخر دولة بني أمية

(٤) نسبة الى القدر ، وهو اسم لفرقه التي تنكر القدر في افعال العباد وتقول انها مسندة الى قدرتهم

﴿باب﴾

* في أن كلام الله عز وجل قديم غير مخلوق (١)

قال ابن الجوزي رحمه الله : قد ورد في هذا الباب أحاديث ليس

فيها شيء ثبت عنه

﴿باب في خلق الملائكة﴾

عن أبي هُرَيْرَةَ رضيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «يُؤْمِنُ جَبَرِيلُ كُلَّ غَدَاءً فَيَدْخُلُ بَحْرَ النُّورِ فَيَنْغْمِسُ فِيهِ أَنْفَاسَهُ ثُمَّ يَخْرُجُ فَيَنْتَهِي فِي نَفْسِ أَنْفَاصَهُ سَبْعَيْنَ آلْفَ قَطْرَةً يَخْلُقُ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ كُلِّ قَطْرَةٍ مَلَكًا» الحديث . قال عبد الغني بن سعيد الحافظ رحمه الله : له طرق ولا يصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم منها شيء ولا من غيرها

(١) قال الذهبي في (الميزان) :

قال جعفر بن الحجاج الموصلى : قدم علينا محمد بن عبد الله السعورقندى بموصل وحدث بأحاديث منها كير فاجتمع جماعة من الشيوخ وصرنا إليه لنتذكر عليه ، فإذا هو في حلق من العامة . فلما بصر بنا من بعيد علم أنا جتنا لنتذكر عليه فقال : حدثنا قتيبة عن ابن طبيعة عن ابن الزبير عن جابر أنه عليه السلام قال « القرآن كلام الله غير مخلوق » فلم نجسر أن نقدم عليه خوفاً من العامة ورجعنا

وقال السخاوى : وهذا الحديث - يعني حديث القرآن كلام الله غير مخلوق - من جميع طرقه باطل

﴿ بَابُ فِي التَّسْمِيَةِ بِمُحَمَّدٍ أَوْ أَحْمَدٍ ﴾^(١)

قال ابو حاتم الرازى : قد ورد في هذا الباب احاديث عن رسول الله عليه وآله وسنه ليس فيها ما يصح

﴿ بَابُ فِي الْعُقْلِ ﴾^(٢)

قال ابو جعفر العسقلاني : لا يثبت في هذا المتن شيء . وقال ابو حاتم البستى : ليس عن النبي عليه وآله وسنه خبر صحيح في العقل

﴿ بَابُ فِي تَعْمِيرِ الْخَضِرِ وَإِلَيَّاسِ ﴾

سأل ابراهيم الحربي احمد بن حنبل عن تعمير الخضر والياس وانهمما باقيان يُرىان ويروى عنهمما فقال « من أحال على غائب لم ينتصف منه ، وما ألقى هذا بين الناس الا الشيطان » . وسئل البخارى رحمه الله عن الخضر وإلياس هل هما في الاحياء فقال : كيف يكون هذا وقد قيل النبي عليه وآله وسنه : « لا يرقى على رأس مائة سنةٍ ممن هو على ظهر الارض اليوم احد » . وقال ابن الجوزى « وما جعلنا لبشرٍ من قبلكَ الْخَلْدَةَ »

(١) مما أيد به المحدثون بطلان أحاديث هذا الباب أنها تناقض ما هو معروف من الدين من أن النار لا يحيى منها بالاسماء والألقاب ، إنما النجاة منها بالاعيان والاعمال الصالحة

(٢) قال الدارقطنى : لمعبد العزيز بن رباء تصنيف في العقل موضوع كله . وقال ابن عدى : سليمان بن عيسى بن نجيح يضم الحديث ، له كتاب (تفصيل العقل) في جزءين . والمعروف في هذا الباب حديث « إن الله لما خلق العقل قال له فأقبل فأقبل الخ » . قال ابن تيمية : هو حديث باطل موضوع باتفاق أهل العلم بالحديث

﴿باب طلب العلم فريضة﴾

قال احمد بن حنبل : لا يثبت عندنا في هذا الباب شيء عن رسول

الله عليه وسلامه ^(١)

﴿باب من سُئل عن علم فَكُنْتُم﴾

قال احمد بن حنبل : لا يصح في هذا الباب شيء ^(٢)

﴿باب ذكر فضائل القرآن﴾

قد ورد «من قرأ سورة كذا فله [أجر كذا]» من أول القرآن
إلى آخره . قال ابن المبارك أظن الزنادقة وضعفها ^(٣) . قال المصنف :

(١) حكاية عنه ابن الجوزي في (العمل المتناهية) وقد مثل بحديث «طلب
العلم فريضة على كل مسلم» ابن الصلاح المشهور الذي ليس بصحيح . ولكن
قال العراقي قد صحيح بعض الآئمة بعض طرقه كما يبينه في (تخریج [أحاديث]
الاحیاء) . وقال المزري : ان طرفة تبلغ به رتبة الحسن . قال السخاوي في
(المقاصد الحسنة) : قد ألحق بعض المصنفين باخر هذا الحديث «ومسلمة»
وليس لها ذكر في شيء من طرفة وإن كان معناها صحيحـاً

(٢) أصل الحديث «من سُئل عن علم فَكُنْتُمْ أَجْمَعُ اللَّهَ بِلِجَامِ نَارٍ»
رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه وأبو يعلى والترمذى وحسنه ، وأحدهم
وصححه كما في (المقاصد الحسنة) للسخاوي . وقال ابن تيمية في (الفتاوى) :
ما يرونه عنه عليه الصلة والسلام «من علم عالماً نافعاً وأخفاه عن المسلمين أجمعـه
الله يوم القيمة بلجام من نار» هذا معناه معروف في السنن عن النبي صلى الله
عليه وسلم «من سُئل عن علم فَكُنْتُمْ أَجْمَعُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِلِجَامِ نَارٍ»

(٣) قال أبو عماد المرزوقي قيل لأبي عصمة بن أبي مرريم المرزوقي : من

فلم يصح في هذا الباب شيء غير قوله في فاتحة الكتاب لا بُنِيَّ «ألا أعلمك سورة هي أعظم سورة في القرآن : الحمد لله رب العالمين» وقوله عليه السلام «البقرة وآل عمران غمامتان» وفي آية الكرسي لا بُنِيَّ بن كعب : أتدرى أي آية من كتاب الله معك أعظم^(١) قال «الله لا إله إلا هو الحي القيوم» وقوله «يؤتي يوم القيمة بالقرآن واهله الذين كانوا يعملون به في الدنيا تقدّمهم سورة البقرة» و«إن الشيطان يفر من البيت الذي تقرأ فيه سورة البقرة» وقوله «من قرأ بالآياتين من آخر سورة البقرة كفناه». [و] قول الشيطان لا بُنِي هريرة رضي الله عنه اذا آويت الى فراشك فاقرأ آية الكرسي فإنه لن يزال عليك من الله حافظ ولا يقربك شيطان فقال النبي ﷺ «صدق وهو كذوب^(٢)». وفي الكهف «من قرأ منها عشر آيات أمن من فتنة الدجال» و«قل

أين لك عن عكرمة عن ابن عباس في فضائل القرآن سورة سورة وليس عند أصحاب عكرمة هذا ؟ قال : أني رأيت الناس أعرضوا عن القرآن وانتغلوا بفقهه أبي حنيفة ومتّعثري ابن اسحاق فوضعت هذا الحديث حسبة . قال على قارئ ومن الموضوعات ذكر فضائل السور ونواب من قرأ سورة كذا فله أجر كذا من أول القرآن إلى آخره كما يذكر ذلك الثعلبي والواحدى في أول كل سورة والمخشرى في آخرها وكذا تابعه البيضاوى وأبو السعود المفتى . قال عبد الله بن المبارك أظن الزنادقة وضعيتها . وقد اعترف بوضعها واضعها وقال قصدت أن أشغل الناس بالقرآن عن غيره

(١) كذا في الأصل ، وفي صحيح مسلم : قلت

(٢) كذا في الأصل ، والذى في البخارى «صدقك وهو كذوب»

هو الله أحد تدلل ثلاث القرآن » وفي المعاذين « أُنْزَلَ عَلَيْهِ آيَاتٌ لَمْ يُرَأَ مُثُلُّهُنَّ قَطُّ الْمَعَاذِينَ »

* باب في فضائل أبي بكر الصديق *

منها « انه تعالى يتجلى للناس عامة ولا بي بكر الصديق خاصة » و « ماصبَّ الله في صدرى شيئاً إلا صبيته في صدر أبي بكر » و « كان اذا اشتاق الى الجنة قبل شبيبة أبي بكر » و « انا و ابو بكر كفريان و هان » و « ان الله تعالى لما اختار الا درواح اختار روح أبي بكر » الى غير ذلك مما يعرف وضعه بيديه العقول^(١). قال ابن الجوزى رحمه الله : لم أر لهذه الاحديث اثراً في الصحيح ولا في الموضوع وانما تسمع من العوام

* باب فضل على بن أبي طالب^(٢) *

قد ورد انه سئل من يحمل رايتك يوم القيمة فقال : الذي كان

(١) ورد في الصحيح أحاديث كثيرة في فضل أبي بكر الصديق رضي الله عنه ، وانا يريد المصنف بقوله الى غير ذلك أمثال حديث « لو حدثكم بفضائل عمر عمر نوح في قومه ما فنيت ، وان عمر حسنة من حسنات أبي بكر »

(٢) قال الحافظ أبو يعلى قال الخليلي في كتاب (الارشاد) : وضفت الرافضة في فضل على وأهل البيت نحو ثلاثة الف حديث . ولا يستبعد هذا فانك لو تتبع ما عندهم من ذلك وجدت الأمر كما قال . وقال ملا على قاري ناقلاً عن بعض المحققين : ان وصايا على المصدرة بباء النداء كلها موضوعة غير قوله عليه الصلاة والسلام « يا على أنت مني بمنزلة هارون من موسى ، الا أنه لا نبي بعدى »

يحملها في الدنيا على بن أبي طالب . قال ابن مَرْدَوَيْهِ : ليس فيها ما يصح
 (باب فضل قبائل العرب)

سئل عن بنى عامر فقال : جمل أزهر . وعن بنى تميم فقال : هضبة
 حمراء . الحديث ابطوله . قال العقيلي : الرواية في هذا الباب ليس فيها
 شئ يصح

(باب)

(فضائل بيت المقدس والصخرة ^(١) وعسقلان وقرزون ^(٢))

قال المصنف : لا يصح في هذا الباب شئ عن رسول الله ﷺ
 غير ثلاثة احاديث في بيت المقدس أحدها « لا تُشَدُّ الرحال إلا إلى
 ثلاثة مساجد ^(٣) ». والآخر أنه سُئل عن أول بيت وضع في الأرض
 فقال المسجد الحرام . ثم قيل ماذا قال : ثم المسجد الأقصى . قيل كم كان
 ينتميما قال : أربعون عاما . والآخر « إن الصلاة فيه تعديل سبعين آية
 صلاة »

(١) كل حديث في الصخرة فهو كذب مفترى . والقدم الذي فيها كذب
 موضوع ، مما حملته أيدي المزوّدين . اه . على قارى في الموضوعات

(٢) قال أبو زرعة الرازي : كان ميسرة بن عبد ربه يضع الحديث وقد
 وضع في فضائل قرزون نحواً من أربعين حديثاً كان يقول : إنني احتسب في
 ذلك . قال في (اللائمه المصنوعة) : ويلحق بهذا كل حديث في بغداد وذوقها
 والبصرة والكوفة ومردوه والاسكندرية ولصبيين والنطاكية

(٣) ثُمَّ حديث « المسجد الحرام والمسجد الأقصى ومسجدى هذا »
 وهو في الصحيحين

﴿ باب فضل معاوية بن أبي سفيان (١) ﴾

قال اسحاق بن ابراهيم الحنظلي : لا يصح عن النبي ﷺ في فضائل
معاوية بن أبي سفيان شيء

﴿ باب ﴾

﴿ ما ورد في مدح أبي حنيفة والشافعى وذمهما (٢) ﴾

قال المصنف : لا يصح في هذا الباب عن النبي ﷺ شيء على
الخصوص

(١) للأئمة بن أبي عاصم جزء في (مناقب معاوية) وكذلك أبو عمرو
غلام ثمبل وابو بكر النقاش . واورد ابن الجوزي في (الموضوعات) بعض
الأحاديث التي ذكروها ثم ذكر عن اسحاق بن راهويه انه قال لم يصح في
فضل معاوية شيء . وأخرج ابن الجوزي أيضاً من طريق عبد الله بن احمد بن
حنبل قال سأله أبي : ما تقول في علي ومعاوية ؟ فأطرق ثم قال : اعلم أن علياً
كان كثير الاعداء ففتنه أعداؤه له عيماً فلم يجدوا فعمدوا الى رجل قد
حاربه فأطروه كياداً منهم بعل . فأشار بهذا الى ما اختلقوا لمعاوية من
الفضائل مما لا أصل له

وقد ورد في فضل معاوية أحاديث كثيرة ، لكن ليس فيها ما يصح
من طريق الاسناد . وبذلك جزم اسحاق بن راهويه والنمساني وغيرها انه
فتح الباري

(٢) ويتحقق بهذا الأحاديث المصنوعة في ذم عمرو وبن العاص وذم بنى
امية ومدح المنصور والسفاح وكذا ذم يزيد والوليد ومروان بن الحكم اه
من موضوعات الملا على القاري

﴿ بَابُ إِذَا بَلَغَ الْمَاءُ قُلْتَيْنِ لَمْ يَحْمِلْ خِبْثَاهَا ﴾^(١)

قال المصنف : لم يصح في هذا الباب عن النبي ﷺ ، وفى
الصحيحين ضد ذلك

﴿ بَابُ فِي الْمَاءِ الْمَشْمَسِ ﴾

قال العقيلي : لا يصح في الماء المشمس حديث مسندا ناما يروى
فيه شيء عن عمر بن الخطاب

﴿ بَابُ فِي التَّسْمِيَةِ عَلَى الْوَضْوَءِ ﴾

قال أحمد : ليس فيه شيء يثبت

﴿ بَابُ كُراهِيَّةِ الْأَسْرَافِ فِي الْوَضْوَءِ ﴾

قد ورد « ان للوضوء شيئا طانا يقال له الوَهَان ، فاتقهوا وَسُوَاس
الماء ». قال الترمذى : لا يصح في هذا الباب شيء عن النبي ﷺ

(١) قال ابن عبد البر في التهذيد : ما ذهب إليه الشافعى من حديث القلتين
مذهب ضعيف من جهة النظر غير ثابت من جهة الأثر ، لأنَّه حديث تكلم
فيه جماعة من أهل العلم

وقال في الاستذكار : قد رده اسماعيل القاضى وتتكلم فيه
وقال ابن تيمية : أما حديث القلتين فأَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّهُ حَدِيث
حسن يكتفى به وقد أجابوا عن كلام من طعن فيه . وصنف أبو عبد الله محمد
ابن عبد الواحد المقدسى جزءاً رد فيه ما ذكره ابن عبد البر وغيره . وقال في
هذا الحديث الحاكم : صحيح على شرط الشيفيين وقد احتجوا بمجمיע رواته .

وقال ابن مندة : اسناد حديث القلتين على شرط مسلم

﴿ باب في التنشيف من الوضوء ^(١) ﴾

قال الترمذى : لا يصح في هذا الباب عن رسول الله ﷺ شيء .

﴿ باب تخليل الالحانية ^(٢) ومسح الاذنين والرقبة ^(٣) ﴾

قال المصنف : لا يصح في هذا الباب شيء عن النبي ﷺ .

(١) جاء في حديث ميمونة الوارد في الصحيح « فناولته ثوبًا فلم يأخذه ». قال الحافظ ابن حجر قد استدل به بعضهم على كراهة التنشيف بعد الفسل ولا حجية فيه لأنها واقعة حال يتطرق إليها الاحمال فيجوز أن يكون عدم الأخذ لأمر يتعاقب بالثرة أو لكونه كان مستعجلًا أو غير ذلك

وقال التميمي : في هذا الحديث دليل على أنه كان يتشفى ، ولو لا ذلك لم تأته بالمنديل

(٢) روى فيه حديثان أحد هما رواه ابن ماجه والترمذى وصححه . وفي سنته طاير بن شقيق . قال البخارى : حديثه حسن . وضعفه يحيى بن معين . ثانيهما رواه أبو داود . وفي سنته الوليد بن زوران وهو مجھول الحال . قال الحافظ بن حجر : وله طرق أخرى ضعيفة

(٣) سئل شيخ الإسلام ابن تيمية : هل صح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه مسح على عنقه في الوضوء أو أحد من أصحابه ؟ فأجاب بأنه لم يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه مسح على عنقه في الوضوء ولا روى عنه ذلك في حديث صحيح . ولهذا لم يستحب ذلك جمهور العلماء كالك الشافعى وأحمد في ظاهر مذهبهم . ومن استحبه اعتمد على أثر روى عن أبي هريرة أو حديث يضعف نقله أنه مسح رأسه حتى بلغ القذال . ومثل ذلك لا يصلح حمدة ولا يعارض مادلت عليه الأحاديث

﴿باب في الوضوء بذبب الماء﴾^(١)

قد ورد من طرق . قال أبو زرعة : هذا الحديث ليس بصحيح

﴿باب﴾

﴿أن لمس النساء لا ينقض الوضوء﴾

قال البخاري : لا يصح عن النبي ﷺ في هذا الباب شيء

﴿باب﴾

﴿الامر بالغسل لمن غسل ميتاً﴾

قال احمد : لا يثبت في هذا حديث صحيح

﴿باب النهى عن دخول الجحّام﴾

قال المصنف : لم يصح في هذا الباب شيء عن رسول الله ﷺ

﴿باب﴾

﴿أن بسم الله الرحمن الرحيم آية من كل سورة﴾

قال المصنف : لا يصح في هذا الباب شيء عن رسول الله صلى

الله عليه وسلم

(١) الوارد في هذا حديث ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له «ما في أدواتك» قال «نمرة طيبة وماء طهور» رواه أبو داود والترمذى وزاد : فتوضاً به . قال الحافظ بن حجر : وهذا الحديث أطبق علامة السلف

على تضعيفه

﴿باب﴾

﴿في الجهر بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾^(١)

قال الدارقطني : كل ماروى عن النبي ﷺ في الجهر بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ فليس بصحيح

﴿باب الإمام ضامنٌ والمؤذن مؤمن﴾

قد ورد من طرق . قال ابن المديني : لا يصح في هذا الباب عن النبي ﷺ حديث صحيح الا حديث رواه الحسن مرسلا

﴿باب لاصالة لزار المسجد الا في المسجد﴾^(٢)

قال المصنف : لا يصح في الباب عن النبي ﷺ . وكذلك الحديث في الجمة « من تركها وله امام عادل او جائز الا لاصالة له الا لاجح له » الى غير ذلك

(١) رویت أحاديث صريحة في الجهر بقراءة البسمة في الصلاة ، ساقها الشوكاني في (نيل الأوطار) وأضاف إليها أحاديث تتضمن قراءة البسمة في الصلاة دون الجهر بها وأخرى تتضمن الجهر بها دون تقييدها بحال الصلاة . وبعد أن نقدوها من جهة سندتها قال : ولا ينتهي الاحتجاج من هذه الأحاديث إلا ما ذكر فيه أنها آية من الفاتحة أو ما كان مقيداً بالجهر بها بدون ذكر الصلاة

(٢) قال ابن حجر في تأكيد تخریج الرافعی : ليس لهذا الحديث أسناد ثابتة . وقال ابن حزم : هذا الحديث ضعيف وقد صحي من قول على (كرم الله وجهه)

﴿باب الصلاة خلف كل بَرٍّ وفاجر﴾

قد ورد من طرق . قال العقيلي والدارقطني : ايس في هذا
ما يثبت . وسئل أَحْمَدَ عَنْهُ فَقَالَ : مَا سَمِعْنَا بِهَذَا^(١)

﴿باب لاصلاة لمن عليه صلاة﴾

سأَلَ إِبْرَاهِيمَ الْحَرَبِيَّ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلَ : مَا مَنَّى هَذَا الْحَدِيثُ ؟
فَقَالَ : لَا أَعْرَفُ هَذَا الْبَيْتَةَ . قَالَ إِبْرَاهِيمَ : وَلَا سَمِعْتُ أَنَا بِهَذَا عَنِ النَّبِيِّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَطَّ

﴿باب ائم اقام الصلاة في السفر﴾

قد ورد فيه احاديث . قال العقيلي : انا روی «الصائم في السفر
كالمفتر في الحضر» مع ضعف في الرواية . وليس في هذا المتن شيء
يثبت

﴿باب﴾

﴿القنوت في الفجر الى ان فارق الدنيا﴾

قال المصنف : لا يصح في هذا الباب شيء عن رسول الله ﷺ
و في الصحيحين من حديث أنس رضي الله عنه قال «فَتَ دَسَوْلَ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَفِي الصَّحِيفَتَيْنِ

(١) قال المأذون : ولابيهاقي في هذا الباب احاديث كلها ضعيفة غایة الضعف
و قد انعقد اجماع أهل العصر الاول من بقية الصحابة والتتابعين اجماعاً فعليها
على الصلاة خلف الامراء الجائرين . أخرج البخاري عن ابن عمر انه كان يصلى
خلف الحجاج بن يوسف . وأخرج مسلم وأهل السنن ان أبا سعيد الخدري
صلى خلف مروان صلاة العيد في واقعة تقديم الخطبة على الصلاة

عَنْ شَهْرٍ بَعْدِ الرَّكُوعِ يَدْعُ عَلَى أَحْيَاءِ الْعَرَبِ ثُمَّ تُرْكَهُ^(١)

﴿باب﴾

﴿النهى عن الصلاة على الجنازة في المسجد^(٢)﴾

قال المصنف : لا يصح عن رسول الله ﷺ شيء في هذا الباب

﴿باب دفع اليدين في تكبيرات الجنازة﴾

قال المصنف : ولا يصح عن النبي ﷺ ولا انه لم ير فرع

﴿باب أن الصلاة لا يقطعها شيء﴾

قال المصنف : لا يصح في هذا الباب شيء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم

(١) رواه البهقى والحاكم بزيادة « فاما الصبع فلم يزل يقتن حتى فارق الدنيا » قال الشوكانى : وهذه الزيادة لو صحت لكان ذلك قاطعة للتزاع ولكنها جاءت من طريق أبي جعفر الرازى وقد حكم عليه جماعة من الأئمة بالخطأ والفلط كان معين الدورى وأبي زرعة ويعارضه ما رواه ابن خزيمة فى صحيحه عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم « لم يقتن الا اذا دعا لقوم او دعا على قوم »

(٢) روى أبو داود وابن ماجه في النهى عن الصلاة على الميت في المسجد حدثنا تفرد به صالح بن التوأم وقد تكلم فيه غير واحد من الأئمة . وروى مسلم عن عائشة رضى الله عنها أنها قالت لما توفي سعد بن أبي وقاص : ادخلوا به المسجد حتى أصلى عليه . فأنكروا ذلك عليها فقالت : لقد صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم على ابني بيضاء في المسجد سهيل و أخيه

﴿باب﴾

﴿صلاة الرغائب والمراتج والنصف من شعبان﴾^(١) وصلوة الایمان
 «والاسبوع كل يوم وليلة وبر الوالدين ويوم عاشوراء وغير ذلك»
 قال المصنف لا يصح في هذا الباب شيء عن النبي ﷺ . وال الصحيح
 من النوافل السنن الرواتب والتراويح والضحى وصلوة الليل وتحية
 المسجد وشكراً للوضوء وصلوة الاستخاراة والعيدين - على قول من
 لا يراها واجبين - وصلوة الكسوف والاستسقاء

﴿باب صلاة التسایع﴾^(٢)

قال العقیلی : ليس في صلاة التسایع حديث صحيح

(١) قال شیخ الاسلام ابن تیمیة فی فتاویه : أَمَا النَّهَاءُ صَلَاةً بِمَدْدِ مَقْدُرٍ
 وَقِرَاءَةً مَقْدُرَةً فِي وَقْتٍ مُعِينٍ تَصْلِي جَمَاعَةً رَاتِبَةً كَهَذِهِ الصَّلَاوَاتِ الْمُسْئُولُ عَنْهَا
 كَصَلَاةِ الرَّغَائِبِ فِي أَوَّلِ جَمَعَةٍ مِنْ رَجَبٍ وَالْأَلْفِيَةِ فِي أَوَّلِ رَجَبٍ وَنَصْفِ
 شَعْبَانَ وَلَيْلَةَ سَبْعَ وَعَشْرِينَ مِنْ رَجَبٍ وَامْثَالِ ذَلِكَ فَهَذَا غَيْرُ مَشْرُوعٍ بِاتْقَاقِ
 أَئُمَّةِ الْإِسْلَامِ . وَفَتْحُ مَثَلِ هَذَا الْبَابِ يُوجِبُ تَفْيِيرَ شَرَائِعَ الْإِسْلَامِ وَأَخْذَ
 نَصِيبٍ مِنْ حَالِ الدِّينِ شَرَعُوا مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذِنْ بِهِ اللَّهُ . وَقَدْ أَلْفَ عَزَّ الدِّينَ بْنَ
 عَبْدِ السَّلَامَ رِسَالَةً فِي مُخَالَفَةِ صَلَاةِ الرَّغَائِبِ لِلشَّرْعِ ، ذَكَرَهَا بْنُ السَّبِيْكِ فِي
 تَرْجِيْتِهِ مِنَ الطَّبِيْقَاتِ . قَالَ عَلَى قَارِيٍّ : وَهَذِهِ الصَّلَاةُ إِنَّمَا صَلَاةً لَيْلَةَ النَّصْفِ مِنْ
 شَعْبَانَ وَضُعِتْ فِي الْإِسْلَامِ بَعْدَ الْأَرْبَعَائِةِ ، وَلَنْ شَأْتَ مِنْ بَيْتِ الْمَقْدِسِ فَوْضَعَ
 طَاعِدَةً أَحَادِيثَ

(٢) أَوْزَدَ بْنَ الْجُوزَى أَحَادِيثَهَا فِي الْمَوْضُوْعَاتِ . وَرَدَ عَلَيْهِ بَعْضُ الْحَفَاظَاتِ
 ذَكَرَهَا فِي الْمَوْضُوْعَاتِ ، وَلَكِنَّهُمْ لَمْ يُسْتَطِعُوْا أَنْ يُرْفَعُوهَا إِلَى دَرْجَةِ الصِّحَّةِ .

﴿باب عدد التكبير في صلاة العيدين﴾^(١)

قال أَحْمَدُ : لِيْسَ يَرْوِي فِي التَّكْبِيرِ فِي الْعِيَدَيْنِ حَدِيثٌ صَحِيفٌ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

﴿باب زكاة الحلي﴾^(٢)

قال المصنف : لا يصح في هذا الباب شيءٌ عن النبي ﷺ

وقد ضعفها المزري وابن تيمية ، كما حکاه عنهمما ابن عبد الهادی في احكامه .
وقال الجلال السیوطی بعد أن بحث في اسانید حديثها : والحق أن طرقه كلها
ضعيفة وأن حديث ابن عباس فيها يقرب من شرط الحسن الا أنه شاذ لشدة
الفردية فيه وعدم المتابع والشاهد من وجه معتبر ومخالفة هيأتها هيأة باقی
الصلوات

(١) ورد في هذا حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده « ان النبي
صلى الله عليه وسلم كبر في عيد ثنتي عشرة تكبيراً : سبعاً في الاولى وخمساً في
الثانية » رواه أَحْمَدُ وابن ماجه . قال في (منتقى الاخبار) وقال أَحْمَدُ : أَنَا
أَذْهَبُ إِلَى هَذَا . قال المراق : واسناد هذا الحديث صالح . ونقل الترمذی
في (العمل المفرد) عن البخاری انه قال : انه حديث صحيح

(٢) المشهور في هذا حديث « زكاة الحلي ماريتها » قال السیخاوی : روی
عن ابن حمر من قوله . قال البیهقی واما ما يروی عنه مرفوعاً « ليس في الحلي
زكاة » فباطل لا أصل له . وقال الشوكانی في (السیل الجرار) لم يرد في زكاة
الحلي حديث صحيح ، أى يصح أن يعتمد عليه . ثم قال : وقد كان للصحابۃ
وأهالیهم من الحلیة ما هو معروف ، ولم يثبت أنه صلی الله علیه وسلم أمرهم
بالزکاة في ذلك بل كان يعظ النساء ويرشدهن الى الصدقۃ

﴿ بَابُ زَكَاةِ الْعَسْلِ ﴾

لا يصح عن النبي ﷺ في هذا الباب كثير شيء

﴿ بَابُ لَوْلَا كَذَبَ السَّائِلُ مَا أَفْحَاجَ مِنْ رَدَهُ ﴾

قال العقيلي : لا يصح في هذا الباب عن النبي ﷺ شيء

﴿ بَابُ زَكَاةِ الْخُضْرَاوَاتِ ﴾

عن معاذ قال : كتبت إلى رسول الله ﷺ في الخضراء فكتب
«ليس فيها شيء». قال الترمذى : الحديث ليس بصحيح . قال
الصنف : لا يصح في هذا الباب عن رسول الله ﷺ شيء . وفي
الصححين «في ماسقت السماء والعيون أو كان ظهراً على العشر وما سبق
بالنضج نصف العشر»

﴿ بَابُ الْطَّلَبِ مِنِ الرُّحْمَاءِ وَالْحَسَانِ الْوِجْوَهِ ﴾

قال العقيلي : ليس في هذا الباب عن النبي ﷺ شيء يثبت

﴿ بَابُ فِي التَّحْذِيرِ مِنَ التَّبَرُّ بِحَوَائِجِ النَّاسِ ﴾

قال العقيلي : قد روی في هذا الباب أحاديث ليس فيها شيء يثبت

﴿ بَابُ فَعْلِ الْمَعْرُوفِ مَحْلُ الصَّنِيعَةِ ﴾

قال العقيلي : لا يصح في هذا الباب شيء

﴿ بَابُ أَنَّ السُّخْنَىَ قَرِيبٌ مِّنَ اللَّهِ وَالْبَخِيلٌ بَعِيدٌ مِّنَ اللَّهِ ﴾

قال الدارقطني : لا يثبت منها شيء بوجهه

﴿ باب في فضل عاشوراء ﴾

قد صنف ابن شاهين جزءاً كبيراً وفيه من الصلوات والاذانات
والخضاب والادهان والاكتحال والحبوب وغير ذلك . قال المصنف :
لم يصح في هذا الباب شيء عن النبي ﷺ غير أنه صامه وأمر بصيامه
وصوّمه يكفر سنة

﴿ باب الاكتحال ﴾

قال الحكم : لم يرو عن رسول الله ﷺ فيه أثر ، وهي بدعة
ابتدعها قتلة الحسين

﴿ باب لا صيام لمن لم يعزم الصيام من الليل ﴾

قال المصنف : لا يصح فيه شيء عن النبي ﷺ وفي الصحيحين ضلـ
ذلك أنه كان ينوي النفل من النهار

﴿ باب صيام رجب وفضله ﴾

قال عبد الله الانصاري : ما صح في فضل رجب وفي صيامه عن
رسول الله ﷺ شيء

﴿ باب إن الحجامة تفطر الصائم - وأفطر الحاجم والمحجوم ^(١) ﴾

قال المصنف : لا يصح في هذا الباب شيء عن رسول الله ﷺ

(١) هذا الحديث أورده البخاري تعليقاً فقال : ويروى عن الحسن عن
غير واحد مرفوعاً « أفطر الحاجم والمحجوم » قال الحافظ ابن حجر : وصححه
ابن خزيمة وابن حبان . وقال ابن حزم : صحيح حديث أفطر الحاجم والمحجوم

﴿باب حجوا قبل ان لا تحجوا﴾ *

﴿ومن امكنته الحج ولم يحج فليمتحن ان شاء يهوديا وان شاء نصراانيا﴾

« الى غير ذلك »

قال العقيلي : لا يصح في هذا الباب شيء . وقال الدارقطني :

لا يصح منها شيء

﴿باب﴾ *

قال أحمد : أربعة أحاديث تروى عن رسول الله ﷺ في الأسواق
ليس لها أصل « من بشرني بخروج نيسان ضمنت له على الله الجنة »
و « من آذى ذميا فكان ما آذاني ^(١) » و « يوم صومكم يوم نحركم »

بلا ريب . لكن وجدنا من حديث أبي سعيد « أرخص النبي صلى الله عليه وسلم في الحجامة للصائم » واسناده صحيح فوجب الاخذ به لأن الرخصة إنما تكون بعد المزية . فدل على نسخ الفطر بالحجامة سواء كان حاجاً أو محجوماً

(١) روى أبو داود حديث صفوان بن سليم عن عدة من أبناء أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عن آباءهم دنية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « ألا من ظلم معاهدًا أو تناقصه أو كلفه فوق طاقته أو أخذ منه شيئاً غير طيب نفس منه فانا حجيجه يوم القيمة » قال السخاوي : وسنه لا بأس به ، ولا تضره جهالة من لم يسم من أبناء الصحابة فأنهم عدد تنجيز به جهالتهم . ولذا سكت عليه أبو داود . ورواوه البيهقي من هذا الوجه وقال عن ثلاثة من أبناء أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عن آباءهم دنية

و«السائل حقٌّ وان جاء على فرسٍ»^(١)

﴿باب كل قرض جر منفعة فهو ربا﴾^(٢)

قال المصنف : لم يصح فيه شيء عن النبي ﷺ . وفي الصحيح أنه افترض صاعاً ورد صاعين

﴿باب بيع الكلالي بالكلالي﴾

قال أحمد : ليس في هذا الباب ما يصح

﴿باب لانكاح الا بولي﴾^(٣) وشاهدى عدل

قال المصنف : لا يصح في النكاح بغير ولٍ وأنه باطل عن النبي ﷺ حديث صحيح . وكذلك في الشهود في النكاح . قال أَمْمَادُ بْنُ

(١) رواه أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَقَالَ أَبْنُ عَبْدِ الْبَرِّ : أَنَّهُ لَيْسَ بِالْقَوْيِ . قَالَ أَبْنُ الدِّيْبَعَ وَقَدْ قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلَ رَجَمَ اللَّهُ «حَدِيثَانِ يَدْوَرَانِ فِي الْأَسْوَاقِ وَلَا أَصْلَهُمَا وَلَا اعْتِبَارٌ» : قَوْلُهُمْ لِلسَّائِلِ حَقٌّ وَانْ جَاءَ عَلَى فَرْسٍ . وَالثَّانِي : يَوْمَ صَوْهَكُمْ يَوْمَ نَحْرِكُمْ» . وَقَالَ السِّيَوْطِيُّ قَالَ الْعَرَاقِيُّ فِي حَدِيثِ «السَّائِلِ حَقُّ الْحَلِّ» لَا يَصْحُ هَذَا الْكَلَامُ عَنْ أَحْمَدَ فَإِنَّهُ أَخْرَجَهُ فِي مَسْنَدِهِ بِسَندٍ جَيِّدٍ رَجَالُهُ ثَقَاتٌ

(٢) رواه الحارث بن أبي أسامة في مسنده وقال الإمام ابن الدبيع :

اسناده ساقط

(٣) رواه أَحْمَدُ وَابْنُ مَاجَةَ وَالْطَّبَرَانِيُّ ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكَمُ وَابْنُ حَبَّانَ وَالْتَّرْمِذِيُّ . وَقَالَ أَبْنُ حَبْرٍ الْعَسْقَلَانِيُّ فِي (تَلْخِيصِ الْحَبِيرِ) : وَفِي سَنَدِهِ الْحَجَاجُ بْنُ أَرْطَاطَةُ وَهُوَ ضَعِيفٌ وَمَدَارِهُ عَلَيْهِ . وَقَدْ أَورَدَهُ الْبَخَارِيُّ تَرْجِمَةً - حِيثُ لَمْ يَكُنْ عَلَى شَرْطِهِ - فَقَالَ : بَابٌ مِنْ قَالَ لَا نَكَاحٌ إِلَّا بِولٍ

حنبل : لم يثبت في الشهادة في النكاح شيء . وقال ابن المنذر : الأحاديث
في الشهادة في النكاح لا تصح

﴿ باب أخذوا السراري فأنهن مباركات الارحام ﴾

قال : لا يصح في ذكر السراري عن النبي ﷺ شيء

﴿ باب اياكم وأبناء الملوك فان لهم شهوة كشهوة العذارى ﴾

قال المصنف : لا يصح في هذا الباب شيء عن النبي ﷺ

﴿ باب مدح العزبة نحو « عزّا بها ثجابها » وأشباه ذلك ﴾

قال المصنف : لا يصح في هذا الباب شيء . وفي الصحيح « لكن
أصوم وأفطر وأنزوج النساء فمن دعوه عن سنتي فليس مني »

﴿ باب النهي عن قطع السدر ﴾

قال العقيلي : لا يصح في قطع السدر شيء . وقال أحمد : ليس
فيه حديث صحيح

﴿ باب في اثناره البين ومدحه العسل والباقيان ﴾

﴿ والجبن داء والجوز دواء والبادنجان لما أكل له وما زرم لما شرب له (١)﴾
« والرمان والزيتون »

قال المصنف : لا يصح في هذا الباب عن رسول الله ﷺ شيء

(١) اختلف المحدثون في تصحيحه وتصحيفه ، قال السخاوي في (المقاصد
الحسنة) : وقد رواه الحاكم وقال انه صحيح الاسناد . وصححه من المتفقين
ابن عيينة ومن المتأخرین الدمشقی في جزء جمهوره فيه والمنذری وضفه النحوی

وانما الزنادقة وضعوا مثل هذه الاحاديث وقصدوا بها شين الاسلام
وانه ما كان يعرف الحكمة وتکذيب النبي ﷺ .

﴿باب أفضل طعام الدنيا والآخرة الاحم﴾

قال العقيلي : لا يصح في هذا المتن [شىء] عن رسول الله ﷺ

﴿باب النهي عن قطع الاحم بالسکين وأنه من صنع الاعاجم﴾

قال أحمد : ليس بصحيح . وكان رسول الله ﷺ يحترث من لحم

الشاة ويأكل

﴿باب في المهرية﴾

قد صنف في ذلك جزء . قال المصنف : لا يصح في هذا الباب

شيء عن النبي ﷺ

﴿باب النهى عن أكل الطين﴾

قال أحمد : ما أعلم في اكله شيئاً يصح . وقال مرة : ليس فيه شيء

يثبت الا أنه يضر بالبدن

﴿باب الاكل في السوق﴾

قال العقيلي : لا يصح في هذا الباب عن رسول الله ﷺ شيء

﴿باب في البطيخ وفضائله﴾

قال أحمد : لا يصح في فضائل البطيخ شيء الا أن رسول الله ﷺ

كان يأكله

﴿باب في النرجس والورد والزرنجوش والبنفسنج والبان﴾

قال المصنف : لا يصح في هذا الباب شيء عن رسول الله ﷺ

﴿باب الديك الا يض صديق .. الحديث﴾

قال الخطيب : لا يصح متن هذا الحديث ولا اسناده

﴿باب فضائل الحناء [وأنه] قد ورد أنه من الجنة (١)﴾

« وأنه يجعل في الأكفان وغير ذلك وأنه يجوز للرجال »

قال المصنف : لا يصح في هذا الباب شيء عن رسول الله ﷺ

﴿باب النهى عن نتف الشيب (٢)﴾

قال المصنف : لا يصح في هذا الباب شيء عن رسول الله ﷺ

﴿باب النهى عن تغيير الشيب﴾

أما بالحناء والكتم فقد صبغ بهما أبو بكر وعمر بختاً . أخرجاه وفي
أفراد البخاري من حديث أم سلمة كان إذا أصاب صبياً عين آخر جت
لهم أم سلمة شعراً من شعر النبي ﷺ . وأما بالسواد فقد صبغ به الحسن

(١) قال علي قاري : من الموضوع أحاديث الحناء وفضله والشفاء عليه وفيه
جزء لا يصح منه شيء . وأعيد الضمير على الحناء مذكراً لأن همزته أصلية
وزنه فعال وهو مفرد خلافاً لابن دريد وابن لاد في قوله انه جمع
لحناء باهفاء كما نبه على ذلك صاحب تاج المروس

(٢) حديث « لا تنتفوا الشيب فإنه نور المسلم » رواه أحمد وأبو داود
والترمذى وقال حسن ، والنمسائى وابن ماجه وابن حبان في صحيحه . وأخرج
مسلم في الصحيح من حديث قتادة عن أنس بن مالك قال : كنا نكره أن ينتف
الرجل الشمرة البيضاء من رأسه ولحيته . قال ابن الدبيس في تمييز الطيب من
الخبيث : وقول القاضى مجد الدين فى سفر السعادة لم يثبت فيه (نتف الشيب)
شيء أى في الوعيد عليه

والحسين وسعد بن أبي وقاص ومن التابعين خلق كثير . وفي صحيح البخاري أن رأس الحسين لما حى به كان مخضوب بالوشمة وقد ورد « يكون في آخر الزمان قوم يخضبون بالسود لا يرثون رائحة الجنة » قال المصنف : ولا يصح في هذا الباب شيء عن رسول الله ﷺ غير قوله في حق أبي قحافة وجنبوه السواد . والجواب عنه من وجهين أحدهما أن أحاديث مسلم لا تقاوم أحاديث البخاري والثاني أن الحسن والحسين وسعد بن أبي وقاص قد صبغوا بالسودان فلو كان حراما لما فعلوه وكذلك كانوا في زمان الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين فلو كان حراما لاذكرروا عليهم . وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « إن اليهود والنصارى لا يصبغون خالفوهم » آخر جاه وفي الصحيحين أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بتغيير الشيب مطلقا

﴿ باب التخْمُ بالعَقِيقِ ﴾

قال العقييلي : لا يثبت في هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم شيء

﴿ باب التخْمُ فِي الْمِيزَنِ ﴾

قال المصنف : لم يصح في هذا الباب شيء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . قال الدارقطني رحمه الله : اختلفت الروايات فيه عن أنس ومحفوظ أنه كان يتخَّم في يساره

﴿ باب النهي عن ان تقص الرؤيا على النساء ﴾

قد ورد ذلك من طرق قال العقييلي : لا يحفظ من وجه يثبت

﴿ باب كلام النبي ﷺ بالفارسية ﴾

قد ورد العجب دو دو ، درد اشکنپ الى غير ذلك قال المصنف :
 لم يصح في هذا الباب شيء عن النبي ﷺ غير ثلاثة أحاديث قوله ﷺ
 قوموا فقد صنع لكم جابر سوزرا^(١) اخر جاه وقوله عليه السلام للحسن
 كنج كنج اخر جه مسلم وقوله ﷺ حكاية عن جبريل عليه السلام لو
 رأيتني وانا آخذ من حال البحر وادس في فرعون مخافة ان تدركه الرحمة

﴿ باب كراهيته الكلام بالفارسية وانها لغة أهل النار ﴾

قال المصنف : لم يصح في هذا الباب شيء عن النبي صلى الله عليه وسلم وقد ذكرنا آنفا انه صلى الله عليه وسلم تكلم ثلاثة كلمات بالفارسية

﴿ باب ان ولد الزنا لا يدخل الجنة ﴾

قال ابن الجوزي قد ورد في ذلك أحاديث ليس فيها شيء يصح وهي معارضة لقوله تعالى « ولا تزد وزرة وزرًا أخرى »

﴿ باب ليس لفاسق غيبة^(٢) ﴾

فقد ورد من طرق وهو باطل . قاله الدارقطني والخطيب

(١) قال ابن الأثير في النهاية : « سورة أى طماماً يدعوا اليه الناس .
 واللفظة فارسية

(٢) قال الحكم : انه غير صحيح ولا معتمد . وقال ابن حجر بعد ايراد
 أحاديث في معناه : وبالمجملة فقد قال العقيلي انه ليس لهذا الحديث أصل .
 وقال القلansi : انه منكر . وقال المنوف : وحسنه الهروى وليس كذلك فقد
 صرخ جمع من محققى الحفاظ بأنه منكر موضوع لا أصل له . وذهب على
 قارى الى أنه غير موضوع وأنه ضعيف لذاته أو حسن لغيره

﴿ بَابُ النَّهْيِ عَنْ سَبِ الْبَرَاغِيْث ﴾

قال العقيلي : لا يصح في سب البراغيث عن النبي صلى الله عليه وسلم شيء

﴿ بَابُ ذِمِ السَّمَاعِ ﴾

قال المصنف : لا يصح في هذا الباب شيء عن النبي صلى الله عليه وسلم

﴿ بَابُ تَحْرِيمِ الْلَّاعِبِ بِالشَّطْرَنجِ ﴾

قال المصنف : لا يصح في هذا الباب شيء عن النبي ﷺ

— ﴿ بَابُ لَا تَقْتُلُ الْمَرْأَةَ إِذَا أَرْتَدَتْ ﴾

قال الدارقطني : لا يصح هذا الحديث عن النبي ﷺ . وفي الصحيحين « من بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ »

﴿ بَابُ ﴾

« اذا وُجد القتيل بين قريتين صَمِّنْ أَفْرِبُهُما »

قال العقيلي : ليس لهذا الحديث أصل

﴿ بَابُ ﴾

« فِيهِنَّ أَهْدِيَتْ إِلَيْهِ هَدِيَةً وَعَنْهُ جَمَاعَةٌ فَهُمْ شَرِكَاؤُهُ (١) »

قال العقيلي : لا يصح في هذا الباب شيء

(١) أورده ابن الجوزي في الموضوعات . وقال البخاري في صحيحه :
ويذكر عن ابن عباس أن جلسات شركاؤه ولم يصح

﴿ بَابِ ذِمَّةِ الْكَسْبِ وَفِتْنَةِ الْمَالِ ﴾

قد ورد في ذلك أحاديث أن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه يدخل الجنة حبواً إلى غير ذلك . قال المصنف : لا يصح في هذا الباب شيء عن النبي ﷺ أعني ذم الكسب

﴿ بَابِ تَرْكِ الْأَكْلِ وَالشَّرْبِ مِنَ الْمُبَاحَاتِ ﴾

قال المصنف : لا يصح في هذا الباب شيء عن رسول الله ﷺ

﴿ بَابُ فِي الْحِجَامَةِ ﴾

قال العقيلي : ليس يثبت في الحجامة شيء ، ولا في اختيارها والكراءة شيء ثبت . وقال عبد الرحمن بن مهدي : ما صح عن النبي ﷺ فيها شيء إلا أنه أمر بها

﴿ بَابُ الْاِحْتِكَارِ ﴾

قال المصنف : قد ورد في ذلك أحاديث مغلوظة وليس فيها ما يصح غير قوله عليه السلام « مَنْ احْتَكَرَ فَوْ خَاطَىءٌ » انفرد به مسلم . والجواب عنه من وجوهه : أحدهما أن راوي هذا الحديث سعيد بن المسيب عن معمر بن أبي معمر ، وكان سعيد بن المسيب يحتكر ، فقيل له في ذلك فقال : إن معمرا الذي كان يحذث بهـذا كان يحتكر ، والراوى إذا خالـفـ الحديث دلـ على نسخـهـ أو ضعـفـهـ^(١) . والثانـيـ أنـ

(١) الحديث الذى يعمل راوـيهـ بخلافـهـ يـسقطـ الاحتـجاجـ بهـ عندـ أصحابـ أبي حنيفةـ أـخـذاـ بـظـاهـرـهـ أنـاـ خـالـفـهـ لـدـلـيلـ يـقـضـيـ بـتـعـطـيلـهـ . وـقـالـ أصحابـ مـالـكـ وـالـشـافـعـىـ : يـبـقـىـ مـحـلـ الثـقـةـ وـالـاعـتـهـادـ لـاحـتمـالـ أـنـ رـاوـيهـ أـنـاـ خـالـفـهـ عنـ

للناس في انفراد مسلم بهذا كلاما . والثالث أنه يحمل على ما إذا كان
يضرُّ باهل البلد

﴿باب مسح الوجه باليدين بعد الدعاء﴾

قال أَحْمَد : لَا يَعْرِفُ هَذَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، وَأَنَا يَرْوِيُ عَنِ الْخَسْنَى
البصرى

﴿باب موت الفجأة﴾

قال الْأَزْدِيُّ : لَيْسَ فِيهَا صَحِيحٌ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
﴿باب المَلَائِكَةِ وَالْفِتْنَةِ﴾

قد روى أن عَلَيْهِ رَحْمَةُ اللَّهِ عَنْهُ خَلَا بِالرَّبِّيرِ يَوْمَ الْجَمْعَلِ فَقَالَ :
أَنْشِدْكَ اللَّهُ هَلْ سَمِعْتَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَنْتَ لَا وَيْدِيَكَ وَأَنْتَ
فِي سَقِيفَةِ إِنِّي فَلَانُ « لَتَقَاتِلَنِي وَأَنْتَ ظَالِمٌ لِّهِ » الْحَدِيثُ . قَالَ الْعَقِيلِيُّ :
لَا يَرْوِي فِي هَذَا الْمَتْنِ حَدِيثٌ مِّنْ وَجْهٍ يَثْبِتُ

﴿باب في ظهور الآيات في الشهور﴾

قد ورد « تَكُونُ فِي رَمَضَانَ هَدْدَةً وَفِي شَوَّالَ كَهْمَةً » إلى غير

اجتهاد منه . فإذا علم الوجه الذي عول عليه الرواى في مخالفة ما روی وظهر
أنه إنما خالٍ عن اجتهاد ساعٍ للمجتهد أن يتمسك بالرواية ولا يبالي مخالفة
الراوى بأجمع ، وهذا كرواية أبي حنيفة ومالك لحديث « المتباينان بالخير
مع قولهما بنفي خيار المحسن ، فأبو حنيفة لم يعمل به لما علم في أصوله من
تقديم القاعدة على خبر الأحاديث . ومالك لم يأخذ به هذا الوجه بنفسه على
مارجحه أبو بكر بن العربي أو لأن عمل أهل المدينة جرى على خلافه على
ما يذكره غيره

ذلك . قال العقيلي : ليس لهذا الحديث أصل عن ثقة ، ولا من وجه يثبت

﴿باب ذم المولودين بعد المائة﴾

قد ورد فيه احاديث . قال أحمد بن حنبل ليس بـ صحيح كـيف
وقد من الأئمة والساعات ولدوا بعد المائة^(١)

﴿باب﴾

« وصف ما يكون بعد الثلاثين ومائة ، والستين وماة »
قد ورد « الغرباء ثلاثة : قرآن في جوف ظالم ، ومصحف في
بيت لا يقرأ فيه ، ورجل صالح بين قوم سوء » زاد « في سنة ستين
ومائة مسجد لا يصلح فيه » . قال المصنف : لا يصح في هذا الباب شيء
عن رسول الله ﷺ

﴿باب ظهور الآيات بعد المائتين﴾

قال الدارقطني : ليس في الروايات فيه شيء صحيح عن النبي ﷺ

﴿باب﴾

« لاؤن يُرَبِّي أحدكم جرواً خيراً له من أن يربى ولداً » وفي
حديث آخر « يكون المطر قيظاً ، والولد غيظاً » قال المصنف :
لا يصح في هذا الباب عن رسول الله ﷺ شيء

(١) كذا بالاصل وفي الالان المصنوعة : وكيف يكون صحيحاً وكثير
من الأئمة السادة الخ

﴿باب تحريم قراءة القرآن باللحان﴾

قال المصنف : لا يصح في هذا الباب عن رسول الله ﷺ وفي الصحيحين «إن النبي ﷺ دخل مكة يوم الفتح وهو يقرأ سورة الفتح يُرَجع بها» قال الراوى : ولو لا ان يجتمع على الناس لرجعت كما رَجَعَ رأيته يرجع . قال الراوى : والترجم آء آء آء والبخاري أخرجه عن معاوية ، ومسلم أخرجه عن عبد الله بن مغفل

﴿باب في تحليل النبىذ﴾

قد روى أن أعرابياً شرب من أدوة عمر ، فسكت ، فامر بحمله ، فقال : أنا شربت من أدواتك . فقال عمر : إنما نحملك على السُّكُن . قال أَحْمَد : ما أعلم في تحليل النبىذ حديثاً صحيحًا فاتهموا الشيوخ . قال المصنف : المراد منه التشديد

* * *

كل ﴿كتاب المفتى﴾ والحمد لله وحده
وصلى الله على سيدنا وموانا محمد وآلها وصحبه وسلم تسليماً كثيراً
والحمد لله على كل حال ونعمه
آمين

فِنْتُرِسْتُ

صفحة	
٤	مقدمة في وضم الحديث وأسبابه وأنواعه
١٥	تنبيه على اصطلاح المصنف في هذا الكتاب
١٦	ترجمة المصنف
١٨	خطبة الكتاب
١٩	باب في زيادة الاعياف وتقاصانه وأأنه قول وعمل
١٩	باب في المرجعية والجهمية والقدرة والشهرية
٢٠	باب في أن كلام الله عز وجل قديم غير مخلوق
٢٠	باب في خلق الملائكة
٢١	باب في التسمية بمحمد أو أحمد
٢١	باب في العقل . باب في تعمير الخضر والياس
٢٢	باب طلب العلم فريضة . باب من سئل عن علم فكتكم
٢٢	باب ذكر فضائل القرآن
٢٤	باب فضائل أبي بكر الصديق . باب فضل علي بن أبي طالب
٢٥	باب فضل قبائل العرب
٢٥	باب فضائل بيت المقدس والصخرة وعصقلان وقرزون
٢٦	باب فضل معاوية بن أبي سفيان
٢٦	باب ما ورد في مدح أبي حنيفة والشافعى وذمهما
٢٧	باب اذا بلغ الماء قلتين لم يحمل خبشاً
٢٧	باب في الماء المشمس . باب في التسمية على الوضوء
٢٧	باب كراهة الاسراف في الوضوء
٢٨	باب في التنضيف من الوضوء
٢٨	باب تخليل الملحية ومسح الاذنين والرقبة

صفحة	
٣٩	باب في الوضوء بنبيذ الماء
٣٩	باب أن لمس النساء لا ينقض الوضوء
٣٩	باب الأمر بالغسل لمن غسل ميتاً . باب النهي عن دخول الجام
٣٩	باب أن بسم الله الرحمن الرحيم آية من كل سورة
٣٠	باب في الجهر ببسم الله الرحمن الرحيم
٣٠	باب الإمام ضامن والمؤذن مؤمن
٣٠	باب لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد
٣١	باب الصلاة خلف كل بر وفاجر . باب لا صلاة لمن عليه صلاة
٣١	باب أئم الأئم الصلاة في السفر
٣١	باب القنوت في الفجر إلى أن فارق الدنيا
٣٢	باب النهي عن الصلاة على الجنائز في المسجد
٣٢	باب رفع اليدين في تكبيرات الجنائز
٣٢	باب أن الصلاة لا يقطعها شيء
٣٣	باب صلاة الرغائب والمراج والنصف من شعبان وصلاة الأيام
٣٣	والاسبوع كل يوم وليلة وبر الوالدين ويوم حاشوراء وغير ذلك
٣٤	باب صلاة التسبيح
٣٤	باب عدد التكبير في صلاة العيددين . باب زكاة الحلي
٣٥	باب زكاة العسل . باب لو لا كذب السائل ما أفلح من رده
٣٥	باب زكاة الخضراءات . باب الطلب من الرحماء والحسان والوجوه
٣٥	باب في التحذير من التبرم بحوائج الناس
٣٥	باب فعل المعروف محل الضيضة
٣٥	باب أن السيخى قريب من الله والبخيل بعيد من الله
٣٦	باب في فضل حاشوراء . باب الاكتئحال فيه

صفحة

- | | |
|----|---|
| ٣٦ | باب لا صيام لمن لم يعزّم الصيام من الليل |
| ٣٦ | باب صيام رجب وفضله |
| ٣٦ | باب أَنَّ الْحِجَامَةَ تَقْطُرُ الصَّائِمَ - وَأَفْطَرَ الْحَاجِمَ وَالْحَجَومَ |
| ٣٧ | باب حجوا قبل أَنَّ لَا تَحِجُوا وَمِنْ أَمْكَنَهُ الْحِجَّ وَلَمْ يَحِجْ فَلِيمَتْ أَنَّ
شَاءَ يَهُودِيًّا وَشَاءَ نَصْرَانِيًّا إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ |
| ٣٧ | باب أربعة أحاديث تروى في الأسواق ليس لها أصل |
| ٣٨ | باب كل قرض جر منفعة فهو ربا |
| ٣٨ | باب بيع الكاليء بالكاليء |
| ٣٨ | باب لا نكاح الا بولي وشاهدي عدل |
| ٣٩ | باب اتخذوا السرارى فإنهم مباركات الارحام |
| ٣٩ | باب ايامك وأبناء الملوك فإن لهم شهوة كشهوة العذاري |
| ٣٩ | باب مدح العزبة نحو « عزّ ابها نجابها » واصبهاء ذلك |
| ٣٩ | باب النهى عن قطع السدر |
| ٣٩ | باب في اثناره البن ومدحه والمسل والبقلاء والجبن داء والجوز
دواء والبادنجان لما أكل له وماء زمزم لما شرب له والرمان والزبيب |
| ٤٠ | باب أفضل طعام الدنيا والآخرة اللحم |
| ٤٠ | باب في الهريرة . باب النهى عن اكل الطير |
| ٤٠ | باب الاكل في السوق . باب في البطيخ وفضائله |
| ٤٠ | باب في النرجس والورد والزنجبول والبنفسنج والبان |
| ٤١ | باب الديك الابيض صديقى .. الحديث |
| ٤١ | باب فضائل الحناء [وأنه] قد ورد انه من الجنة وانه يجعل في الاكفان
وغير ذلك وانه يجوز للرجال |
| ٤١ | باب النهى عن تنف الشيب . باب النهى عن تغیر الشيب |

- ٤٣ باب التختم بالحقيقة . باب التختم في المين
٤٣ باب النهي عن أن تقص الرؤيا على النساء
٤٣ باب كلام النبي صلي الله عليه وسلم بالفارسية
٤٣ باب كراهة الكلام بالفارسية وأنها لغة أهل النار
٤٣ باب أن ولد الزنا لا يدخل الجنة
٤٣ باب ليس لفاسق غيبة
٤٤ باب النهي عن سب البراغيث . باب ذم السماع
٤٤ باب تحريم اللذب بالشطرين
٤٤ باب لا تقتل المرأة اذا ارتدت
٤٤ باب اذا وجد القتيل بين قريتين ضمن اقربهما
٤٤ باب فيمن أهديت اليه هدية وعندك جماعة فهم شركاؤه
٤٥ باب ذم الكسب وفتنة المال
٤٥ باب ترك الأكل والشرب من المباحثات
٤٥ باب في الحجامة . باب الاحتكار
٤٦ باب مسح الوجه باليدين بعد الدعاء
٤٦ باب موت الفجأة . باب الملائم والفتن
٤٦ باب في ظهور الآيات في الشهور
٤٧ باب ذم المولودين بعد المائة
٤٧ باب وصف ما يكون بعد الثلاثين ومائة والستين ومائة
٤٧ باب ظهور الآيات بعد المائتين
٤٧ باب لأن ربى أحدكم جروا خيرا له من أن يربى ولدا
٤٨ باب تحريم قراءة القرآن باللحان
٤٨ باب في تحليل النبيذ

